

الصناعات الغذائية اللبنانية تواصل نموها رغم الأزمة الاقتصادية البساط : غياب سياسة صناعية واضحة يعرقل ازدهار القطاع



مدير البساط

واشار الى ان اقامة مناطق صناعية جديدة، هو شرط لازم لتطوير القطاع وتغيير استثماراته وحجم اعماله، بالإضافة الى دعم القروض الاستثمارية ورأس المال التشغيلي. لكنه شدد على ان غياب أي سياسة صناعية واضحة تتبناها الدولة لدعم القطاعات الإنتاجية، وغياب رعايتها عن مشاركتها لبنان في المعارض الدولية المتخصصة، ولفافة العناية والتأهيل في مجال الغذاء، جميعها أسباب منعت الصناعات الغذائية اللبنانية من تحقيق إنجازات أكبر. وأشار الى ان الشركات اللبنانية تستثمر بقوة في معرض الخليج للأغذية (غلفود) Gulf Food الذي سيقام في دبي الاسبوع المقبل، ومن المقرر ان تشارك ٤٧ شركة لبنانية في هذا الحدث وتستعرض منتجاتها في الجناح المخصص لها والذي تبلغ مساحته ٦٥٠ متراً.



مواذ غذائية معروضة

وسجل قطاع الصناعات الغذائية في موقع تناهس الضل، وحول تلك الصناعات الغذائية بأسعار العالمية التي تستخدم في ان معظم اسعار المواد الأولية العالمية التي تستخدم في الصناعات الغذائية تشهد انخفاضاً في الاسعار (المشمس، الزيتون، بعض انواع المكسرات والحبوب...) مما سينعكس انخفاضاً في اسعار المواد الغذائية المصنعة، يضاف اليها ايضا انخفاض كلفة النقل والشحن في الاسواق العالمية.

■ مطالب الصناعة

اعتبر البساط ان قطاع الصناعات الغذائية بحاجة ماسة لتشريعات قانونية تنظم رقابة الاجهزة الحكومية المحلية على كافة مراحل الإنتاج والتصنيع، وهو ما يعرف بقانون سلامة الغذاء الذي اقتره اللجان القومية المشتركة مؤخراً، على ان يتم اقراره في الهيئة العامة لجلس النواب في أقرب فرصة ممكنة.

زادت الاضطرابات الامنية والازمات السياسية في المنطقة من مشاكل الاقتصاد اللبناني الذي باتخاذ سجل نمو في السنوات الماضية، فحضررت معظم قطاعاته الإنتاجية، وكثرت المؤسسات خسائر جسيمة وتراجعت استثماراتها وينحياها لكن بالرغم من الحالة الصحية التي يعيشها الاقتصاد اللبناني وتراجع معظم قطاعاته الإنتاجية تمكنت الصناعة الغذائية من تسجيل نمو متواصل وتوسيع قاعدتها الإنتاجية وزيادة حجم صادراتها وتحسين نوعية منتوجاتها وتكثف أهمية الصناعات الغذائية في أنها تجمع ما بين الزراعة والصناعة، ويشكل نموها رافعة لهذين القطاعين المهمين، كما ان ارتفاع صادرات هذه الصناعات يساهم في خفض العجز التجاري الكبير الذي يفوق ١٤ مليار دولار، بالإضافة الى ذلك للصناعات الغذائية أهمية خاصة إذ أنها تساهم في تعزيز الأمن الغذائي.

ويقول رئيس نقابة اصحاب الصناعات الغذائية في لبنان، منير البساط، في حديث للديار، ان قطاع الصناعات الغذائية اللبنانية يعتبر الوحيد بين سائر القطاعات الإنتاجية والصناعية الأخرى الذي يحافظ على نسب نمو ثابتة، سواء في حجم المبيعات وحجم الصادرات، بالرغم من كل الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يمر بها لبنان.

واضاف ان القطاع سجل نمواً بنسبة ١٠٪ في العام الماضي وبلغت صادراته حوالي ٤٠٠ مليون دولار.

لكنه اشار في المقابل الى ان مصاريف الإنتاج المرتفعة والمخالفات الشديدة في الاسواق المحلية والتصديرية انعكست سلباً بشكل كبير على نسب الأرباح التي يحققها القطاع.

وبسؤاله عن مدى تأثير هذه الصناعات بالازمة السورية، قال البساط انه بسبب انقطاع الكثير من الامداد السورية الى العراق اوبها، او تفتقر لتجهز، ارتفع الطلب عليها في المنتجات اللبنانية في الاسواق التصديرية، خاصة الاسواق التقليدية في البلاد العربية.

كما ان توسع حصة الاسواق المحلية بسبب تزايد الاستهلاك المحلي نتيجة ارتفاع اعداد اللاجئين السوريين، بالإضافة الى تخفيف المنافسة في الاسواق التصديرية ساهما في زيادة الطلب على المنتجات اللبنانية.

لكن البساط لفت الى ان الصادرات تراجعت خلال الفترة الذي تولى فيها الشنن الذي تولىها، وخاصة في السوق السعودي والأردني، ما دفع المستثمرين الى اعتماد الشنن الجبيري بالرغم من مشاكله العديدة وارتفاع الكلفة.

داني حريز

بائعو السمك احتجوا على إقفال السوق في الكرتينا



ازدحام السير أمام طريق المرقا



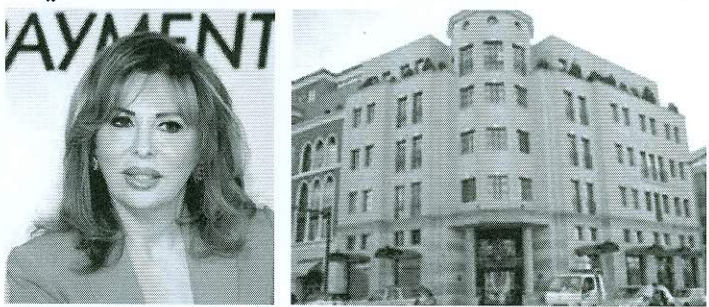
بانتظار إعادة فتح الطريق

أعلن محافظ بيروت زياد شبيب اقفال سوق السمك في الكرتينا لعدم احترامه شروط سلامة الغذاء، وأوضح شبيب الذي وصل بشكل مفاجيء الى السوق، انهاء جولاته على شوارع بيروت والاطلاع على حالة ازالة المصفاة والشعرات الحرة، بان طريقه من مصلحة الصحة في بلدية بيروت بغية ان شروط سلامة الغذاء غير محترمة وحواشي المائدة والنصف من بعد الفهر



المطريق ممتلئة (مرزعي الحاج)

بات بإمكان المودع تحريك حساباته في المصرف وهو في منزله



رندا بدير

مشغلي الموبايل وشركات الخدمات التكنولوجية، ويهدف مواجهة هذه التحديات، يجدر على المصارف ان تتجهض خطر الفناء الوشيك، وان تتجهض عن مصائر دخل عديدة، وتحافظ على ولاه وعلايتها، وتحقق ذلك، عليها ان تلجأ الى قوة الوسائل التكنولوجية الجديدة لكي تقدم



كروتيد كارت من كل انواع

لم يعد القطاع المصرفي مجرد وادع وفوائد وتسهيلات بل تطور وتقدم بفعل التكنولوجيا الحديثة والمعلومات التي تضح بسرعة هائلة، حتى بات بإمكان المودع ان يحرك وادعته وهو في منزله، كسواء ان الشبكات التكنولوجية بإمكانها ان تلتحق الى اي مكان وتقوم بما يقوم به المصرف دون ان يحدث أي اضطراب.

وقد عمد الاتحاد العالمي للمصارف العربية مؤخراً الى اطلاق الدورة السنوية لتكنولوجيا المعلومات، وقد شكل هذا الحدث منبرا لتلاقي شخصيات رادة في مجال الصناعات المصرفية وتكنولوجيا المعلومات، حيث تداولوا عدة مواضيع مؤثرة بالمعيار والالتجاهات في عالمنا اليوم ومن المواضيع التي تم التطرق اليها نرى ما يأتي:

الاستثمار في القابلية على مستشغلي المعلومات في لبنان والعالم العربي.

التحولات في نظام مايكروسوفت المعلوماتي وطرق العمل الجديدة.

علايات الدفع العالمية في العام ٢٠١٤، ومستقبل سوق الدفع.

مضامين الدفع عبر الانترنت.

وفي هذه المناسبة، ألقى السيدة رنده بدير، مديرة حلول الدفع الإلكترونية وخدمات البطاقات في بنك عودة، كلمة تحدثت فيها عن صناعة الدفع واصفاً ايها المصرفيون الابتكار في عالمنا المصرفي السريع، حيث تواجه المصارف تحديات جديدة وعوامل خارجية طارئة تؤثر بالبنية المصرفية، ومن أهم هذه العوامل: تغير الديموغرافيا وازدياد المستفيدين والابتكارات التكنولوجية الجديدة على مستوى شركات الهاتف الخليوي /

الديار الاقتصادي

